

صهر ترامب... بول بريمر جديد الحدود العراقية للشركات الخاصة

وسوريا»، وأن «الشركة الأميركية المستثمرة ستقوم باستخدام تقنيات حديثة من طائرات مسيرة وكاميرات مراقبة لحماية الطريق». الهدف واضح إذاً: إنها الحدود السورية العراقية التي تريد واشنطن إحكام القبضة عليها، منعاً لتشكيل منطقة نفوذ حيوية لإيران وحلفائها ما بين العراق وسوريا. هدف تآتبه واشنطن هذه المرة من بوابة الشركات الأمنية، بالتوازي مع تواصل ضغوطها لمنع «الحشد الشعبي» من دخول تلعفر، وإطلاقها بين الحين والآخر عمليات عشائرية ضد تنظيم «داعش» في غرب الأنبار، كان آخرها قبل أيام، حيث انطلقت قوات من الفرقة الأولى وحشد عشائر الأنبار، بإسناد من طيران «التحالف الدولي»، لاستعادة مناطق في جنوب غرب قضاء عانة.

هذا السباق لقطع الطريق على «الحشد» وحلفائه، يوازيه عمل، كان متوقفاً، لإعادة الاستيلاء على الأصول الوطنية العراقية تحت ستار الاستثمار. بعد أيام على زيارة كوشنر، الذي تفيد معلومات بمنحه جزءاً من «قصر سندباد» في المنطقة الخضراء (تم تشييده في عهد نظام البعث، وبوابة الشركم ليصبح قصراً للمؤتمرات الدولية، قبل أن يُمنح للسياسي بهاء الأرعجي الذي أنفق على إصلاحه 4 ملايين دولار)، قام السفير الأميركي في العراق، دوغلاس سليمان، بزيارة لمدينة الجبايش جنوب محافظة ذي قار لتفقد الأضرار العراقية. هناك، تعهد سليمان بتشجيع الشركات الأميركية وحثها على الاستثمار في قطاع السياحة بمناطق أهوار الجبايش وعموم محافظة ذي قار، قائلاً إن «السفارة الأميركية بحثت مع إدارة المحافظة سبل تطوير القطاع السياحي في مناطق أهوار الجبايش بعد ضمها إلى لائحة التراث العالمي، من أجل توفير فرص العمل للأيدي العاملة المحلية لمواجهة الأزمة المالية الحالية». ذريعة لا يُستبعد أن تُرفع لافتتها في المناطق الغنية بالنفط، الذي يعتقد ترامب أنه كان على بلاده أن «تأخذها عام 2003»، متوقفاً أنه «ربما ستكون هناك فرصة أخرى»، تتدثر برداء الاستثمار والتوظيف والدعم المالي، وتستتطن عملية نهب قد لا تكون شركات المقاولات الخاصة مستبعدة من إجراءات حمايتها.

هي إذاً الاستراتيجية «الترامبية» القائمة على تحقيق أرباح أكبر بكلفة أقل، وتنوع وجوه «الغزوة المبكرة» للعراق، كما سمتها صحف غربية، حتى لا تبدو واشنطن كأنها تعود بقبضها وقبضها العسكريين إلى بلاد الرافدين. إلا أن ذلك لا يعني أن الولايات المتحدة تخلت عن طموحها بتعزيز قواعدها العسكرية على الأراضي العراقية، وزيادة عدد جنودها هناك. جاريد كوشنر، الذي يدور حديث عن توسيع صلاحياته ومنحه نفوذاً أشبه بما كان لبول بريمر أيام الاحتلال، بحث، خلال لقائه العبادي، الإبقاء على القوات الأميركية في العراق بعد هزم تنظيم «داعش»، ومنحها قواعد دائمة. وبحسب المعلومات، فإن الولايات المتحدة تنوي زيادة عدد قواتها، البالغ حالياً 22 ألفاً ما بين جنود ومستشارين ومتعاقدين، إلى 40 ألفاً. زيادة تتطلب، طبعاً، موافقة الحكومة والبرلمان، وهو ما قد تعتمد الإدارة الأميركية على الائتلاف عليه بإرسال تعزيزات على دفعات، والاستعانة بشركات خاصة للقيام ببعض مهمات الجيش، وبالتالي تقليص عدد البزات الرسمية لمصلحة المقاولين الخاصين.

تفتح الزيارة التي قام بها كبير مستشاري البيت الأبيض، الآتي من عالم العقارات، جاريد كوشنر، إلى العراق، الباب على عملية «احتلال مخصص»، تتوسل بالشركات الأمنية والاستثمارية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، إلى جانب حرص الأميركي على إبقاء أكبر عدد من القواعد العسكرية في بلاد الرافدين، بعد هزم «داعش»



استقبله كوشنر في بغداد للمباحثات التي أجراها العبادي مع ترامب (أف ب)

الهدف واضح: تريد واشنطن إحكام القبضة على الحدود مع سوريا

بغداد للمباحثات التي أجراها رئيس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، مع ترامب، في واشنطن، وما أعقبها من مواقف عراقية وأميركية. في 27 آذار الماضي، أكد العبادي، عقب عودته من الولايات المتحدة، الأنباء التي تم تداولها عن تعاقدهم بغداد مع شركتين أميركيتين لتأمين الطريق الدولي الممتد من موانئ البصرة إلى الحدود مع الأردن. وقال العبادي لرؤساء الكتل البرلمانية إن الشركتين ستوليان «مسؤولية تأمين الخط الدولي بعمق خمسة كيلومترات»، بالاعتماد على «أبناء المناطق والمحافظات التي يمر بها الطريق السريع لتوفير الحماية على جانبيه من أجل دخول البضائع وخروجها». تصريح سبقه أيام وصول فريق استطلاع تابع لشركة أمنية أميركية إلى المنطقة المذكورة، في ما قال قائد «التحالف الدولي» الجنرال ستيفن تاوونسن إنها «تقلبات بالاتفاق مع الحكومة العراقية». اللافت أن مجلس العشائر الأنبارية المناهضة لتنظيم «داعش» لم يتنرد في الإفصاح عن أن «القوة الأميركية الجديدة ستحمي الشريط الفاصل بين العراق

دعاء سويدان

«موضوعنا اليوم هو خصم يشكل تهديداً خطيراً لأمن الولايات المتحدة الأميركية. هذا الخصم هو واحد من آخر معاقل التامر المركزي، وهو يحكم من خلال فرض خطط خمسية، ويحاول، من عاصمة وحيدة، فرض مطالبه... وهو يخفق، باطراد وحشي، الفكر الحر ويسحق الأفكار الجديدة... هذا الخصم أكثر قرباً من الدبار. إنه بيروقراطية البنناغون». تلك مقتطفات من خطاب القاه وزير الدفاع الأميركي الأسبق، في ظل إدارة جورج بوش الابن، دونالد رامسفيلد، في 10 أيلول 2001. خطاب أراد من خلاله رامسفيلد الدعوة إلى إحلال نموذج جديد محل النموذج «الليبرالراطي»، يرتكز على القطاع الخاص، معتبراً أن ذلك «مسألة حياة كل أميركي أو موته في النهاية». كانت كلمات رامسفيلد الشرارة الأولى لانطلاق أكبر عملية توظيف للشركات الخاصة في حروب الولايات المتحدة الخارجية، بهدف تأمين الدعم اللوجستي للجنود الزاحفين إلى ما وراء البحار، وتحريرهم من عبء المسؤولية والمحاسبة عما يرتكبونه في الدول المستهدفة، وبالتالي تخفف واشنطن من الصورة «الوحشية» التي تلاحقها كلما قررت غزو الآخرين. استراتيجية يبدو أن إدارة الرئيس الأميركي الحالي، دونالد ترامب، تنحو منحها، وخصوصاً في ما يتصل بتعاملها مع العراق، وإن اختلفت الغايات والأدوات.

جاريد كوشنر، كبير مستشاري البيت الأبيض وصهر ترامب، والذي أوكل إليه الأخير، من ضمن المهمات التي كلفه بها، تقييم حال الحرب على «داعش»، نموذج واضح من مقتضيات تلك الاستراتيجية. كوشنر، القادم من عالم الاستثمارات العقارية، يطمح وفق صحف غربية، إلى تحديث الحكومة باستخدام الدروس المستفادة من القطاع الخاص. من هنا، جاء تعيين كوشنر رئيساً لـ «مكتب البيت الأبيض للتجديد الأميركي»، المناطة به مهمة تجديد الحكومة الفدرالية، والذي يُفترض أن يقوم السياسي الشاب، عن طريقه، بنقل ذهنية عالم الأعمال وخطواته أو ممارساته إلى القطاع العام.

تأسيساً على هذه المعطيات، لا يعود مستغرباً قيام ترامب بإرسال صهره، الذي يفتقر إلى الخبرة الحكومية والدبلوماسية، على رأس وفد عسكري إلى العراق في الأسبوع الماضي، البلد الذي يعتقد ترامب بأن واشنطن أضاعته من بين يديها، ولم تستثمر فيه بما يكفي بقدر ما أهدرت تريليونات الدولارات. حتى تتضح الصورة، يبدو مفيداً استحضار ما سبق زيارة كوشنر، الذي استكمل في

2011، غير أن عدد «المستشارين» بدأ يتضاعف منذ 2014. اليوم، يبلغ عدد القواعد العسكرية الأميركية في العراق 9 قواعد تتوزع على الشكل الآتي: 1- قاعدة «النصر» أو «فيكتوري»، وتقع داخل حدود مطار بغداد الدولي، وتستخدم للقيادة والتحكم والتحقيقات والمعلومات الاستخباراتية.

2- قاعدة بلد الجوية، وهي أكبر قاعدة جوية في العراق، وتبعد 64 كلم شمال العاصمة بغداد.

3- قاعدة عين الأسد، ثاني أكبر القواعد الجوية في العراق، وتقع في ناحية البغدادي، في محافظة الأنبار، بالقرب من نهر الفرات.

4- قاعدة التاجي، التي تقع على بعد 25 كلم شمال بغداد، وتشبه إلى حد كبير قاعدة «بلد».

5- قاعدة الحبابية أو «التقدم»، وتقع بين مدينتي الفلوجة والرمادي، بجوار مدينة الخالدية، فيها كليات عسكرية للتدريب الأمني ومقار للتحكم والسيطرة.

6- قاعدة القيارة الجوية، وتقع في محافظة نينوى، على بعد 300 كلم شمال بغداد، وتضم حالياً قيادة «العمليات المشتركة» لمعركة «قادمون يا نينوى».

7- قاعدة كركوك أو «رينج».

8- قاعدة أربيل، والتي أنشئت مؤخراً بتسهيل من رئاسة إقليم كردستان بهدف «مواجهة داعش».

كذلك، فإن الولايات المتحدة عازمة على إقامة قاعدتين لقوات «العمليات الخاصة»، في منطقة عكان قرب مدينة القائم الحدودية، وفي منطقة الحميرة قرب الرمادي.

من خلال توزع تلك القواعد، يظهر الحرص الأميركي على وصل العراق بسوريا، وجعلها ميداناً واحداً. ويشير التوزع إلى الحاجة الأميركية إلى الإمساك الميداني، وعزل إيران عن سوريا، من خلال الساحة العراقية. وإن جُمعت القواعد في «خط وهمي»، فإن الأمر يوضح ذلك، ويجعل سوريا بين فكي كماشة من الشمال الشرقي،

وتحديداً في القيارة، ومن الجنوب الغربي، أي في القائم، على أن تكون القاعدة الأساسية في مطار بغداد، والهدف كله «حرب داعش»، لكن التساؤل الأساسي يبرز: «ما بعد داعش، لماذا هذا العدد من القواعد والمستشارين؟».

تتعتمد على مصدرين أساسيين للقوة، أو واحد: الأول، توظيف الهوية الطائفية، تحت عنوان تمثيل الكون وحقوقه، لصناعة شرعية سياسية لا يمكنها أن تصمد طويلاً من دون استمرار الانقسام الطائفي أو مأسسته... أما (الثاني) فهو ما يمكن أن يوضع تحت عنوان سياسات النخبية، الهادفة إلى هندسة توزيع السلطة عبر نظام انتخابي، مسيطر على مخرجاته، وعبر مصادر الريع والقوة التي تتأتى من المناصب الحكومية». ورأى حسن أن «وحده الصدر بحكم قاعدته الجماهيرية قادر على التملص من هذه المحددات والتعبير عن متبنيات مستقلة، يراها البعض شجاعة أو مغامرة».

جدير بالذكر أن الصدر يواصل في هذه المرحلة تنظيم احتجاجات لمناصره في العاصمة العراقية، تحت شعار «محاربة الفساد والمطالبة بإصلاحات». وهو كان قد أعلن أمام مناصره في نهاية الشهر الماضي، وبصورة مفاجئة، أنه كان قد تلقى «تهديدات بالاغتيال»، وذلك في وقت يُقال فيه إنه يبحث عن نماذج له ضمن الخريطة السياسية العراقية. (الأخبار)

وتفريطها بالبلاد نتيجة لقراءتها «السطحية» للنيات الأميركية، والتي يبديها «دبلوماسيو المنطقة الخضراء»، من جهة أخرى. قبل 2011، أي قبل الانسحاب، عانت القوات الأميركية كثيراً من فصائل المقاومة العراقية، وتحدثت صحف بريطانية وأميركية أن غزو العراق أدى إلى مقتل «أكثر من 4500» جندي أميركي.

ورغم إنجازات المقاومة العراقية في تطوير وبناء ذاتها، وتحقيق إنجازات ضد المحتل، فإنها تركت وحيدة، في معظم الأحيان. هذه الإنجازات قد تذهب سدى، بالتأمل

وجدت واشنطن في «داعش» الفرصة الأنسب للعودة إلى العراق

فقط في خريطة وجود القوات الأميركية في العراق، التي يبلغ عديدها اليوم حوالي 20 ألف جندي، مع ترجيح أن يزداد بحسب التصريحات الأميركية المستمرة. سياسياً، تمكن العراقيون - بعد مفاوضات صعبة - مع الجانب الأميركي من عقد اتفاق عام 2011 يقضي بانسحاب قوات الاحتلال، على أن تبقى واشنطن على عدد معين من جنودها، ضمن إطار اتفاقيات تعاون أمني - دفاعي. ومنذ ذلك الحين، بدأت واشنطن تعد العدة للعودة إلى العراق، من خلال الميدان والسياسة.

في حزيران من عام 2014، وبعد سقوط الموصل بيد تنظيم «داعش»، وجدت واشنطن في هذا الطرف الفرصة الأنسب للعودة إلى العراق. دعت إلى تشكيل قوات «التحالف الدولي» لمكافحة «داعش»، وإلى ضرورة العودة لتقديم الاستشارات للجيش العراقي المنهار.

عودة «المسك»
أبقت الولايات المتحدة على عدد من قواعدها في العراق، منذ عام

ربط بعض الناشطين العراقيين دعوة الصدر بموقف إقليمي مستجد له

بالقول إن «دعوته جاءت مغلقة بعبارات تمدح الرئيس السوري وتدين الضربات الأميركية». وفي حين ربط بعض الناشطين العراقيين دعوة الصدر بموقف إقليمي مستجد له، عبّر الباحث العراقي حارث حسن، عن اعتقاده بأنها ليست مفاجئة، مضيفاً: «أراها جزءاً من تحول مضي على تبلوره سنوات عدة، (بدأً) مع تصاعد خلافات الصدر (ورئيس الوزراء السابق نوري المالكي)، واعتبر حسن أن تحولاً كهذا «لا تمتلك معظم الأطراف الشعبية الأخرى ترف الخوض فيه، لأنها خلافاً لحركة الصدر ذات الثقل الشعبي،